

## ضعف حديث

"من أراد أن ينصح لذي سلطان بأمر فلا يبد له علانية"

كتبه/ الشيخ أبو قتادة الفلسطيني فك الله أسره

نشره / بطاطا بن خليل أفندي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. يحتاج الموجبون على الأمة المسلمة - علماء وعامة - بأن لا ينصحوا حكامهم إلا بالسر بحديث يتردد كثيراً في كتبهم ومقالاتهم يدعون فيه الصحة يقلدون في ذلك من صححه كالحاكم والألباني، هذا الحديث هو: "من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبد له علانية ولكن يأخذ بيده فيخلو به فإن قبل منه فذاك وإلا كان قد أدى الذي عليه" وهو حديث سيتبين لكل من له إلمامٌ بعلم التخريج أنه حديث ضعيف ، وتصحيح الحاكم معروف مشهور لدى طلبة العلم بأنه لا يوثق به لتساهله ما لم تؤيده الدلائل العلمية القوية. وهذا شيء لا نريد الإطالة في نقل كلام الخدثين والنقاد فيه ، فقلنا كتاب من كتب المصطلح إلا وقد عرجت على مستدرك الحاكم وعلى مرتبة تصحيحه وتقويته للأحاديث فيه، ومن التبجح والتكسر الذي لا لزوم له : نقلها هنا في هذا المنبر، وأما تصحيح الألباني للحديث فهو يؤيد قول من يرى أن الشيخ - رحمه الله - لا يقيم شأناً عظيماً في النظر في العلل الخفية إلا إذا سبقه أحد من المحققين وكان على الحديث ضجة معروفة، والشيخ مع كثرة اشتغاله بهذا الفن إنما كانت تفوته كثيراً بعض القضايا الأساسية والمهمة في طرائق السلف في التعليل ونقد الأحاديث، وهذا باب عظيم نسأل الله - عز وجل - أن يقوي المهمة لكشفه والإبانة عنه في مواطن أخرى، ولكن هنا أشير محذراً الكثير ممن يشتغلون بالتخريج على طريقة الشيخ أنهم بحاجة إلى معرفة طرق المتقدمين في النقد والتعليل، وهي طرق تكاد تتلاشى للأسف مع تجار الكتب وبائعها تكثراً بما من أجل التجارة، حيث يظن الواحد منهم أن تكثير العزو للكتب التي تروي

الحديث هو منتهى الإطلاع والعلمية وهم في الحقيقة يرجعون إلى فهارس أطراف الحديث التي انتشرت في هذه الأزمنة المتأخرة، ويحسن التعامل معها الصغار والمتدثون ، خاصة إذا علمنا أن ضغطة صغيرة على لوحة المفاتيح في الكمبيوتر تجمع لك مظان الحديث ومصادره، وبعضهم ينفخ هذه الكتب بكثرة ذكر تراجم الرجل الراوي في سند الحديث وهو علم المتدثين كسابقه في هذه الأزمان، وستبين فيما سيأتي خطأ الألباني - رحمه الله - في تصحيح هذا الحديث ثم خطأ من قلده بالاحتجاج به.

الحديث له طريقان:

أولاهما: ما رواه أحمد وابن أبي عاصم وابن عدي كلهم من طريق صفوان قال: حدثني شريح بن عبيد الحضرمي قال: جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي فأتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه، ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: "إن من أشد الناس عذاباً أشدهم عذاباً في الدنيا للناس" فقال عياض بن غنم: يا هشام قد سمعنا ما سمعت ورأينا ما رأيت، أو لم تسمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "من أراد أن ينصح لسلطان بأمر فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه". وإنك يا هشام لأنت الجريء إذ تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك السلطان فتكون قتيل سلطان الله - تبارك وتعالى -؟ قلت: هذه رواية أحمد واخترتها؛ لطولها ولذكر سبب الحديث. وهذا الحديث ضعيف للانقطاع الذي بين شريح بن عبيد الحضرمي وعياض بن غنم. قال الحافظ بن حجر في ترجمة شريح: وكان يرسل كثيراً. وسئل محمد بن عوف: هل سمع شريح بن عبيد من أبي الدرداء؟ فقال: لا. قيل له: فسمع من أحد من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ قال: ما أظن ذلك، وذلك أنه لا يقول في شيء من ذلك سمعت وهو ثقة. وقد جزم أبو حاتم الرازي أن شريح لم يدرك أبا أمامة ولا الحارث بن الحارث ولا المقدم، وأن روايته عن أبي مالك الأشعري مرسلة. وأبو أمامة توفي سنة 86 هـ والمقدم بن معد يكرب توفي سنة 87 هـ فكيف يدرك عياض بن غنم الذي توفي سنة 20 هـ فقول الألباني في تخريجه للسنة لابن أبي عاصم أن

إسناده صحيح ورجاله ثقات غير صحيح إذ أن رجاله الذين في السنة لابن أبي عاصم فيهم بقية بن الوليد والقول فيه معروف والإسناد منقطع غير صالح.  
وعند ابن أبي عاصم ذكرٌ للواسطة التي بين شريح وحادثة عياض - رضي الله عنه - ،  
قال: حدثنا محمد بن عوف قال: حدثنا محمد بن اسماعيل (ابن عياض) قال: حدثنا أبي  
عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد قال: قال جبير بن نفير قال: قال عياض بن  
غنم لهشام بن حكيم... الحديث.

وهذا إسناد ضعيف جداً وفيه علة :-

1- محمد بن اسماعيل بن عياض ، قال أبو داود: لم يكن بذاك، وقال أبو حاتم: لم يسمع  
من أبيه شيئاً. وقال ابن حجر: عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع، فتصريحه  
بالسماع لا ينفعه بدفع الانقطاع مع ضعفه كما حكم عليه أبو داود، فهو ضعيف  
مدلس.

2- اسماعيل بن عياض : ضعيف عن غير أهل بلده وهنا روى عن أهل بلده. فبرئ من  
العهد.

3- ضمضم بن زرعة: قال يحيى بن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن  
حجر: صدوق يهمل، وقال أبو حاتم: ضعيف. ومعلوم شدة أحكام أبي حاتم في الرجال،  
والأقرب في الحكم على ضمضم إن شاء الله أنه صدوق ، فبقيت العهد على محمد بن  
إسماعيل، وقد خالف الثقات في هذا الحديث بذكر جبير بن نفير بين شريح وحادثة  
عياض، فهي رواية منكرة شاذة (لا فرق بين المصطلحين على طريقة الأوائل بخلاف  
المتأخرين).

أما الإسناد الثاني: فقد رواه ابن أبي عاصم والحاكم والطبراني كلهم من طريق الفضيل  
بن فضالة يرده إلى ابن عائذ يرده ابن عائذ إلى جبير بن نفير عن عياض بن غنم...  
الحديث. وهذا في الحقيقة ليس بسند آخر على طريقة المتأخرين، وهو سند واه جداً،  
فالفضيل بن فضالة قال عنه ابن حجر: مقبول (إذا توبع وإلا فلين) أرسل شيئاً.  
وابن عائذ هو الشمالي، قال الذهبي: ضعفه الأزدي ووثقه النسائي وهو يرسل كثيراً.  
قلت: القول قول النسائي إذا اختلف مع الأزدي لاشتهار الثاني بالتشدد والتعننت.

قال ابن أبي حاتم: أحاديثه مراسيل. علق الذهبي على هذا القول قائلاً: كعوائد الشاميين وإنما اعتنوا بالإسناد لما سكن فيها الزهري ونحوه. (ومما يؤسف له أن الألباني في بعض المواطن في الصحيحة أنكر هذا الحكم على الشاميين ولم يفهمه على وجهه ورده على أبي حاتم ، ولولا أن الصحيحة تحت يدي الآن لذكرت شواهد هذا القول).

قلت :وابن عائد هنا لم يصرح بالسماع

فالسند ضعيف لعلتين: -

1- الانقطاع بين الفضيل وابن عائد.

2- الانقطاع بين ابن عائد وجبير بن نفيير.

فالحديث ضعيف لاتفاق الأسانيد كلها على موطن الضعف، وفي مثل هذه الصورة لا يصلح الواحد شاهداً للآخر، وهذا يثبت خطأ الألباني في تعليقه على السنة حيث قال عن الإسناد الثاني في الموطن الأول أنه ضعيف لكنه يتقوى بالطريق التي قبله والأخرى الآتية، إذ جعل هذه الأسانيد الثلاثة مختلفة مع أنها متحدة في موطن الضعف.

ومما يشهد لضعف هذا الحديث وأنه مخالف للإسناد الصحيح الذي روي فيه أن الإمام مسلم روى هذا الحديث وهو قوله - صلى الله عليه وسلم: "إن الله يعذب الذين يعذبون في الدنيا" بغير هذه الزيادة، إذ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب "البر والصلة والآداب" من طريق هشام بن حكيم بن حزام، قال: مر بالشام على أناس وقد أقيموا في الشمس، وصب على رؤوسهم الزيت، فقال: ما هذا؟ قيل: يعذبون في الخراج، فقال: أما إني سمعت رسول الله... الحديث. ولذلك لما ذكر الهيثمي رواية أحمد من طريق شريح بن عبيد قال: في الصحيح طرف منه من حديث هشام فقط، انتهى. فهذا الذي صح فقط من الحديث.

والحديث فيه نكارة من جهة ألفاظه:

قول عياض بن غنم لهشام: "فهلا خشيت أن يقتلك السلطان فتكون قتيل سلطان الله - تبارك وتعالى -" وهذا القول من عياض فيه خطأ من وجهين (مع خطأ نسبته إليه لضعف الحديث كما تقدم) :-

1- قوله: "فتكون قتيل سلطان الله" وهذا يخالف الأحاديث التي تدل على فضل من

قتله السلطان بسبب نصيحته له.

2- قوله: "سلطان الله" لفظاً لم يصح فيه حديث عن رسول الله - صلى الله عليه

وسلم- وكل ما صححه الألباني في هذا غير صحيح.

ختاماً: هذا ما يمكن أن يستوعبه مقال أعد لهذا المنبر وإلا فقد تركت أموراً مخافة التطويل، وكل من عنده نصيحة فكل الجوارح لها ميسوطة، وجزاهم الله خيراً مقدماً.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه / الشيخ أبو قتادة الفلسطيني\_ فرج الله عنه\_

قديماً في منتدى المسرح العائد للمدعو كساب العتيبي قبل تغييره